

ملحق ي:

دراسة معتمدة بعنوان: الاتجار بالبشر في دول منظمة التعاون الإسلامي

ورقة موقف

الاتجار بالبشر في دول منظمة التعاون الإسلامي

ماي 2016

مقدمة

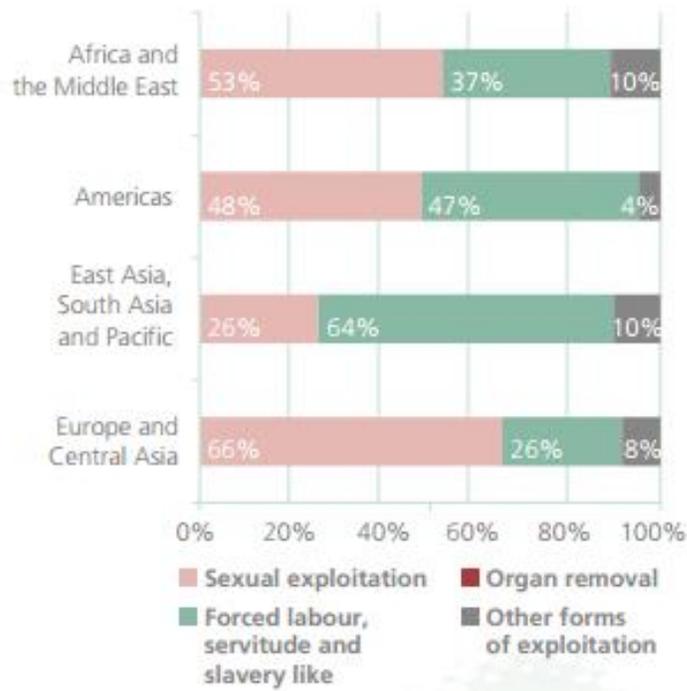
إن الاتجار بالبشر مشكلة عالمية يندرج تحتها نحو 30 مليون شخص، عدد كبير منهم من النساء والأطفال. ويقع الاستغلال في صميم الاتجار بالبشر. وينطوي الاتجار بالبشر على نقل أناس مستضعفين من أماكنهم الأصلية إلى أماكن أخرى حيث يجري استغلالهم رغما عنهم. وفي حين أن ذلك ليس كعبودية الماضي، التي أصبحت محظورة في كل أنحاء العالم ومن ثم تقلصت، فإنه ينظر للاتجار بالبشر على أنه عبودية العصر الحديث. والأسوأ من ذلك أنه أصبح نموذجا للأعمال التجارية بحيث يدر مليارات الدولارات سنويا ولا يسبقه من حيث الربح سوى تهريب المخدرات والسلاح. ونتيجة لذلك فإن عدد المنخرطين في الاتجار بالبشر، سواء من الضحايا أم من المتاجرين بالبشر، يتزايد عاما بعد عام.

ووفقاً لتقرير عام 2014 الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، فإن أكثر من 90 % من الدول قد سنت تشريعات تجرم الاتجار بالبشر منذ أن دخل بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، حيز التنفيذ في عام 2000. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه التشريعات لا تتوافق دائماً مع هذا البروتوكول أو لا تغطي كافة أشكال الاتجار بالبشر. خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2012، أبلغ نحو 40 % من الدول عن أقل من 10 حالات أحكام بالإدانة سنوياً. بينما لم تسجل أية أحكام بالإدانة لدى 15% من الدول الثماني والعشرين التي شملها تقرير عام 2014. وبحسب التقرير فإن معظم حالات ضحايا الاتجار بالبشر يتعرضون للاستغلال الجنسي، لكن الدلائل تشير أيضاً إلى زيادة في أعداد الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم لغرض العمل القسري.

ويتضح مما سبق أن ظاهرة الاتجار بالبشر ستظل على صورتها الحالية؛ نشاطاً منخفض المخاطر، عالي الأرباح للمجرمين، ما لم تكن هناك استجابات قوية من قبل العدالة الجنائية. وتحدث عمليات الاتجار بالبشر في كل مكان، ولكن بحسب التقرير، يتعرض الضحايا للاتجار في الأغلب بالقرب من منازلهم أو في نطاق منطقتهم بل وفي موطنهم الأصلي، وغالباً ما يكون الجناة من مواطني الضحايا. لذلك من الضروري صياغة حلول تتلاءم والخصوصيات الوطنية والإقليمية، كشرط لضمان فعاليتها.

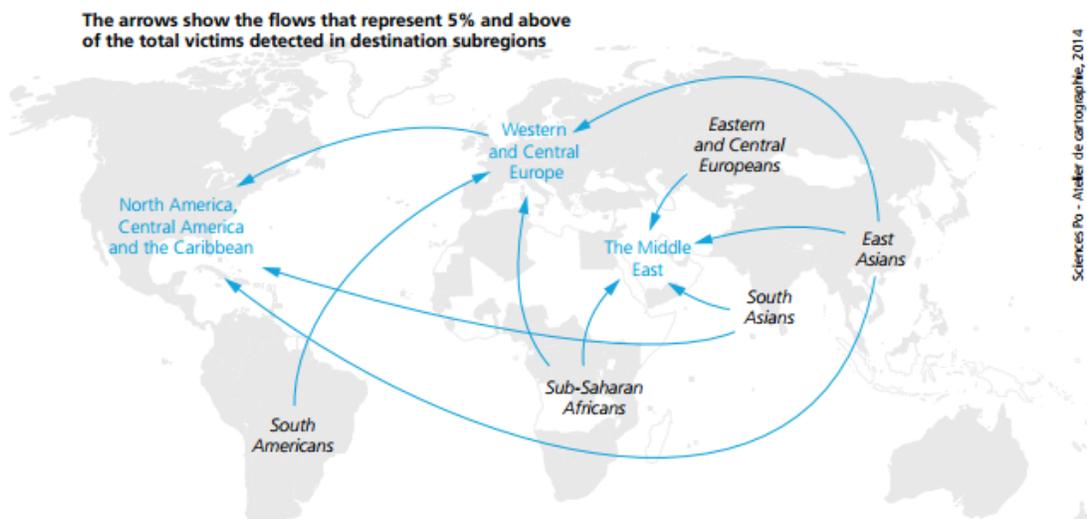
أشكال الاستغلال بين الحالات المكتشفة لضحايا الاتجار بالبشر، بحسب المنطقة التي اكتشفت بها،

خلال الفترة من 2010 – 2012 (أو أحدث)



Source: UNODC elaboration on national data.

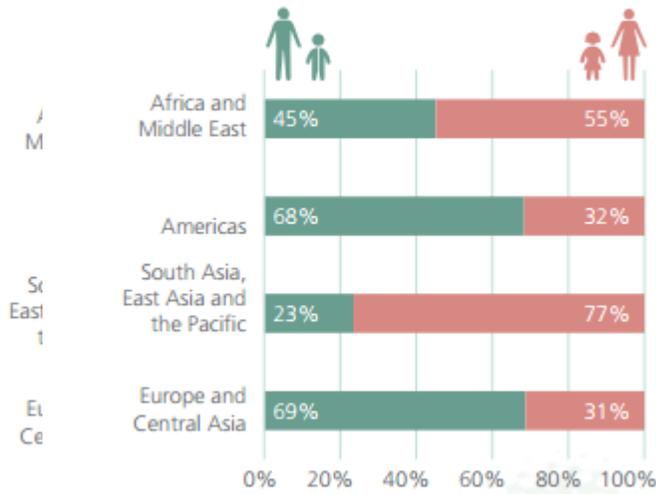
الوجهات الرئيسية لتدفقات الاتجار بالبشر عبر الدول (باللون الأزرق) وأهم الدول القادمة منها باللون الأسود



تقسيم على اساس الجنس للحالات المكتشفة لضحايا الاتجار بالبشر لغرض العمل القسري، بحسب المنطقة

خلال الفترة من 2010-2012 (او احدث)

Gen
traffi
2010



Source: المدانون بتهمة الاتجار بالبشر، بحسب الجنس

خلال الفترة من 2010-2012 (او احدث)



Source: UNODC elaboration on national data.

دول منظمة التعاون الإسلامي

رغم عالمية ظاهرة الاتجار بالبشر، إلا أن هذه الورقة تركز عليها في نطاق دول منظمة التعاون الإسلامي. حيث تهدف الورقة الى القاء الضوء بإيجاز على النقاط الآتية:

- الأشكال المتعددة للاتجار بالبشر؛
- موقف الإسلام من هذه الجريمة؛
- مدى انتشار جريمة الاتجار بالبشر في الدول الإسلامية/ الأنواع المختلفة للاتجار بالبشر في دول منظمة التعاون الإسلامي؛
- أي هذه العوامل أكثر أهمية – الدين، أم الوضع الاقتصادي / الاجتماعي أم حقوق الإنسان؛
- خيارات السياسات العامة التي يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي تنفيذها للحد من هذه الجريمة

وكما أن دول منظمة التعاون الإسلامي موزعة عبر عدة مناطق وقارات ، ولكل منها سماتها الخاصة وحقائقها على أرض الواقع، ف كذلك الاتجار بالبشر ، يتخذ لنفسه اشكالا مختلفة على النحو التالي:

- I. الاستغلال الجنسي
- II. الاستغلال بالسخرة او العمل قسرا
- III. استغلال الاطفال – في العمل القسري والانتهاك الجنسي والتجنيد في الجيش
- IV. الاتجار بالبشر لغرض الزواج
- V. الاتجار بالأعضاء البشرية
- VI. الاتجار لغرض التبني

التفسير الديني

يعزو بعض النقاد زيادة حجم جرائم الاتجار بالبشر في الدول الإسلامية الى ثمة رابط بين الإسلام وظاهرة الاتجار بالبشر. ويذهب هؤلاء النقاد الى القول بأنه وبسبب الوضع غير

"المتكافئ" أو "المتدني" أو "التمييزي" للمرأة في الممارسات الإسلامية، يتغاضى الدين عن أشكال الاستغلال ضد المرأة، بما في ذلك الاتجار بالجنس. وكذلك هو الحال أيضاً مع قضية الاتجار بالبشر والتي تبرز دائماً باسم التقاليد والثقافة، المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالدين، خاصة في حالة زواج الأطفال. وعلى كل، فالجريمة لا دين لها وليس هناك دين من الأديان يدعو إلى ارتكاب الجرائم. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن القول بشيوع ظاهرة الاتجار بالبشر في دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر من غيرها لم يختلف كثيراً عن الادعاء بأن الدول الإسلامية هي موطن الديكتاتوريات أو أن الديمقراطية تتناقض مع تعاليم الإسلام. ومع ذلك، تدحض الاستشهادات التالية القول بأن الإسلام يحرض على ارتكاب تلك الجريمة. كما تبين هذه الاستشهادات أن تعاليم الإسلام والقرآن تتعارض كلياً مع العبودية والاتجار بالبشر واستغلال الإنسان. كما توضح تلك الاستشهادات أن الإسلام وشريعة الإسلام يحاربان الاتجار بالبشر من خلال تحريمهما للأشكال الأخرى من الاستغلال ومن خلال حمايتهما لحقوق الضحايا وكذلك أيضاً من خلال حمايتهما للمجموعات المستضعفة، مثل النساء والأطفال.

ولقد حرم الإسلام بشكل واضح العديد من أشكال الاتجار في البشر. فعلى سبيل المثال، يعد الاستغلال بكافة صورته محرماً بحسب إحدى المعتقدات الإسلامية الرئيسية. كما أن هناك نهياً متكرراً عن ظلم الآخرين. كما أن هناك أيضاً نهياً للمسلمين عن الاعتداء على المستضعفين في المجتمع. وبناء على ما تقدم، يتبين أن مبادئ الشريعة الإسلامية تتعارض تماماً مع ظاهرة الاتجار بالبشر، لكونها شكل من أشكال الاعتداء على الإنسان.

كذلك يحرم الإسلام كل الحرص على احترام حقوق العاملين؛ إذ يؤكد على ضرورة أن تكون العقود المبرمة بين أرباب العمل والعاملين واضحة لا لبس فيها. ولأن الله تعالى أمر بأن يُعطي كل ذي حق حقه وأن لا يبغض أحد أخاه شيئاً من حقوقه، يصبح أي خرق للعقود بمثابة جريمة جسيمة.

أخيراً، جاء في التقارير أن نحو مليونين من إجمالي ضحايا الاتجار بالبشر البالغ عددهم 30 مليون شخص قد تعرضوا للاستغلال الجنسي قسراً. ولم يغفل الإسلام هذه القضية أيضاً، فقد حرّم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج الشرعي تحريماً قاطعاً، كما حرّم البغاء.

الآية 33 من سورة النور تحرم إكراه الفتيات على البغاء:

وَلَا تُكْرَهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ

الآية 1 من سورة المائدة تؤكد على ضرورة الوفاء بكل الالتزامات:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ

الآية 85 من سورة الأعراف:

وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ

من هنا، يتبين أن الاسلام يحارب الاتجار بالبشر بشكل قاطع وأن الشريعة الإسلامية تنسجم مع القانون الدولي في موقفها من قضية الاتجار بالبشر؛ مما يعني أن الإسلام والشريعة الإسلامية يجب أن يشكلا الأساس لتحقيق الامتثال لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2000 ودخل حيز التنفيذ في ديسمبر 2003.

جريمة تعزيرية

يمكن تصنيف الاتجار بالبشر ضمن الجرائم التي يُعاقب عليها بالتعزير، حيث إنه لم ينص القرآن الكريم في شأنها على عقوبة معينة، ويترك لحكومات الدول الإسلامية تقدير العقوبة التي تتناسب مع جسامة الجريمة. كما يشكل الاتجار بالبشر انتهاكا صريحا لحق الفرد في أمنه

الشخصي، الذي يعد أحد الضروريات الخمس في الإسلام. هذا التعريف يؤكد على أن الاتجار بالبشر ليس جريمة ضد الدولة فحسب، بل يعد تهديدا للأمن البشري بصفة عامة.

عوامل مشجعة على الاتجار بالبشر

وبخلاف الناحية الدينية، هناك عدة عوامل خارجية تبين مدى خطورة مشكلة الاتجار بالبشر في الدول الإسلامية. على سبيل المثال، تعد منطقة الشرق الأوسط — حيث تقع غالبية الدول الإسلامية المُدرّجة بالمستوى الثاني "قائمة تحت المراقبة" والمستوى الثالث — منطقة "منشأ ومعبر ومقصد" للاتجار بالبشر. ويعد الاستغلال الجنسي والعمل القسري، خاصة العبودية المنزلية، من أشكال الاستغلال الأكثر شيوعا في هذه المنطقة. وثمة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية تفسر انتشار هذه الجريمة في الشرق الأوسط.

عوامل اقتصادية

شهدت منطقة الشرق الأوسط، عقب الطفرة النفطية في عام 1970، زيادة الهجرة بين الأقاليم من جنوب وجنوب شرق آسيا وأجزاء من العالم العربي وحتى من إفريقيا. كانت هذه الهجرة ضرورية لأن دول الخليج المنتجة للنفط كانت بحاجة إلى عاملين من ذوي المهارات المنخفضة والعالية على حد سواء، - مثل الفنيين الصحيين من المهاجرين-، وذلك من أجل إنشاء أنظمة مصرفية والمساعدة في الإدارة والهندسة والبناء وكذلك تقديم مساعدة شاملة لمواكبة التطور المتزايد في المنطقة.

عوامل اجتماعية

لم تبدل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية نمط حياة الأشخاص الذين يعيشون في هذه المنطقة فحسب، بل جعلت أيضا الشرق الأوسط أكثر عرضة للاتجار بالبشر واستغلالهم. وفي الوقت الذي شدّ الرجال رحالهم للعمل في الدول الغنية بالنفط، زادت الحاجة كذلك إلى خدم المنازل

في المنطقة. لذلك، أصبحت الظروف الاقتصادية السيئة في الدول المصدرة للعمالة عاملا من عوامل الاستغلال في الدول المستقبلية لها.

الواقع في مقابل التهويل

على الرغم من أن تعاليم الإسلام ضد هذه الممارسة، فإن الاتجار بالبشر هو، في الواقع، مشكلة في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما هو في جميع أنحاء العالم.

وضمن تعريف "الاتجار بالأشخاص"، فإن البروتوكول يعرف أيضا مصطلح "الاستغلال" بما يلي " ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء". والأهم من ذلك، أن أشكال الاستغلال التي تطرق إليها البروتوكول قد تطرقت إليها بشكل محدد الشريعة الإسلامية.

بذلت معظم الدول الإسلامية جهودا للانضمام إلى المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار بالبشر. وقد استجابت بعضها عن طريق تمرير تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر وإنشاء آليات ولجان وملاجئ لمكافحة هذه الجريمة. ومع ذلك، ووفقا لتقرير عام 2014 الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن نحو 12 دولة ليست من الدول الأطراف في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وإذا ما اتخذت هذه الخطوة الأولى بشكل جدي، فسوف يكون لزاما علينا أن نقطع شوطا طويلا في فحص انتهاكات الاتجار بالبشر في دول منظمة التعاون الإسلامي.

وأخيرا، فإن الشريعة الإسلامية وحظر الاتجار بالبشر يتوافقان تماما مع بعضهما البعض. ويتجلى هذا الانسجام بين الأحكام الدولية للاتجار وبين القانون الإسلامي في صورة التشريعات والداستاتير المحلية في الدول الإسلامية التي تحظر الاتجار بالبشر، كما يتجلى ذلك

في صورة اعتماد الوثائق الدولية لحقوق الإنسان كقانون وطني. إن مثل هذا التأثير الدولي على التشريعات المحلية في الدول الإسلامية يظهر توافق الشريعة الإسلامية مع التدابير والأحكام الدولية المعنية بقضية مكافحة الاتجار بالبشر.

وثائق مكافحة الاتجار بالبشر في العالم الإسلامي

حاولت وثائق حقوق الإنسان الدولية، التي أعدت مؤخرا وصدرت في العالم الإسلامي، التصدي لقضية الاتجار بالبشر بشكل أكثر وضوحا وعلى أساس العقيدة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 13 من إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام لسنة 1990 على أنه لا يتم تكليف الموظف بعمل فوق طاقته وألا يخضع للإكراه أو يتعرض للأذى بأي شكل من الأشكال.

وبالمثل، وحيث إن الدعارة محرمة وفقا للشريعة الإسلامية، فإنه، وبموجب الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لا يحظر فقط الاتجار لغرض استغلال دعارة الغير، بل يحظر أيضا الاتجار لأغراض الدعارة. والمادة 10 من هذا الميثاق هي التي توضح هذا الفارق إذ تحظر - الاتجار بالبشر لأغراض الدعارة و - استغلال دعارة الغير أو أي شكل آخر من أشكال الاستغلال.

وبشكل أكثر تحديدا فإن المادة 10 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان تنص على:

- أ - يحظر الرق والاتجار بالأفراد في جميع صورهما ويعاقب على ذلك، ولا يجوز بأي حال من الأحوال الاسترقاق والاستعباد.
- ب- تحظر السخرة والاتجار بالأفراد من اجل الدعارة أو الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو أي شكل آخر أو استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الميثاق العربي قد حظر أيضا الاتجار بالأعضاء البشرية حيث تنص المادة 9 على أنه لا يجوز إجراء تجارب طبية أو علمية على أي شخص أو استغلال أعضائه من دون رضائه الحر وإدراكه الكامل للمضاعفات التي قد تنجم عنها، مع مراعاة الضوابط والقواعد الأخلاقية والإنسانية والمهنية والتقييد بالإجراءات الطبية الكفيلة بضمان سلامته الشخصية وفقا للتشريعات النافذة في كل دولة طرف. ولا يجوز بأي حال من الأحوال الاتجار

بالأعضاء البشرية. والدول العربية التي صادقت على هذا الميثاق ملزمة بتقديم تقرير عن وضعيات الاتجار في بلدانهم.

بالإضافة إلى ما سبق، حظر عدد من دساتير الدول الإسلامية، وبشكل صريح، الاتجار بالبشر. نتيجة لذلك، صارت قضية توافق التشريعات الإسلامية مع الأحكام الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، تزداد وضوحاً وبشكل متزايد، وذلك بفضل سن تشريعات وطنية تحرم الاتجار في كثير من الدول الإسلامية.

تطلب معظم الدول الإسلامية أن تتوافق تشريعاتها الوطنية مع التشريعات الإسلامية، وحيث إن دولا إسلامية قد وضعت وسنت تشريعات مكافحة الاتجار، فإن ذلك يعني أن التشريعات الإسلامية والأحكام الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر يتوافقان مع بعضهما البعض.

الخاتمة:

يعتبر النقاش حول الاتجار بالبشر موضوعاً في طور التطور في كثير من الدول الإسلامية. وبينما أن هناك بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لم تمرر تشريعات محددة لمكافحة هذه الجريمة، فإن العديد من الدول أصبحت فاعلة واتخذت خطوات هامة للتعامل مع هذه الجريمة. ومن ثم فهناك ممارسات مثلى متاحة ويمكن البناء عليها. وقد انطلق حوار بناء في هذا الإطار وقد يكون استكشاف ما يمكن للتشريع الإسلامي أن يقدمه في هذا المجال، خطوة هامة لجعل هذا الحوار أكثر فائدة وفاعلية. وبالمثل، فإن النقاش ينبغي أن يتضمن ترجمة الأفكار إلى خطوات ملموسة في مجال السياسات خاصة في التشريعات، والاعتراف بضحايا الاتجار ورد حقهم ومساعدتهم، ومنع هذه الجريمة ورفع الوعي العام، وإعادة النظر في قوانين الهجرة، وقوانين العمل والصحة وحماية الأطفال، وغيرها من التشريعات الأخرى ذات الصلة.

وتتزايد التدابير الدولية، مثل بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك من أجل التعامل مع مشكلة الاتجار بالبشر المتزايدة بشكل سريع. وقد تأثرت الدول الإسلامية بهذه

القضية وتعاني من مشكلات خطيرة فيما يتعلق بعدم الامتثال. ويلقي البعض اللوم فيما يتعلق بمشكلة الاتجار بالبشر على الدين الإسلامي أو النظام التشريعي في الإسلام. والحقائق على الأرض تشير إلى أن انتشار مشكلة الاتجار بالبشر في الدول الإسلامية يرجع إلى - عوامل اقتصادية واجتماعية - مما يوضح بجلاء أن ربط الاتجار بالبشر بالإسلام هو غير صحيح وغير مبرر.

وفي حين أنه من المهم اتخاذ مسارات اجتماعية واقتصادية وقانونية لمكافحة هذه الجريمة ، ونظرا لأهمية الدين في الدول الإسلامية ، فإنه من المهم أيضا استخدام الاحترام الكامن للتشريعات الدينية وحقوق الإنسان بين المسلمين كروادع من أجل مكافحة الاتجار بالبشر.

وعلاوة على ذلك، فإن الدول الإسلامية ، مدعومة داخليا بتعاليم الإسلام السمحة وخارجيا بالقوانين الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر ، لديها كافة الأسباب - حتى الالتزام الديني - لمنع الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه وتقديم مرتكبيه للمحاكمة.

التوصيات فيما يتعلق بالسياسات:

- إعداد ورقة بحثية شاملة لإثبات أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وليس الإسلام، هي سبب الاتجار بالبشر.
- سن قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر في حال إذا لم تكن هناك قوانين في هذا الإطار.
- تدريب مسؤولي إنفاذ القانون والقضاء على التعامل مع هذه الجرائم ، وفرض عقاب رادع لمرتكبيها.
- رفع الوعي العام ، وذلك باستخدام منهج حقوق الإنسان والالتزام بالتعاليم الإسلامية التي تحرم الاستغلال.
- التشجيع على إنشاء ملاجئ للضحايا.
- تبادل أفضل الممارسات - يمكن للدول الإسلامية التي لديها قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر أن تشكل لجنة توجيهية لتقديم التوجيه للآخرين في هذا الإطار ، فضلا عن تنظيم

- ورشة عمل لإلقاء الضوء على أهمية مكافحة هذه الجريمة ونشر آليات لجعل مكافحة الاتجار بالبشر عملاً مؤسسياً.
- التشجيع على التنسيق بين دول المصدر والعبور والمقصد ضمن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
 - التشجيع على التنسيق مع المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة.
 - تشجيع الدول الإسلامية القليلة، التي لم توقع على بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر، على التوقيع عليه.